

بيان الحكومة الإسرائيلية في شأن الإبعاد *1992/12/17

أ. قررت الحكومة في جلستها أمس، أنه إزاء أعمال الإرهاب الإجرامية التي تهدف إلى الإضرار بسكان دولة إسرائيل وتخريب عملية السلام، يجب اتخاذ خطوات ضد منظمات القتل والإرهاب الإسلامية. الأصولية، عدوة السلام.

ب. إن الحكومة، في ضوء وجود وضع طوارئ، ومن أجل الحفاظ على أمن الجمهور وأمن المناطق، قررت في جلستها أن تفوض إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع منح القادة العسكريين لمناطق يهودا والسامرة وغزة، صلاحية إصدار أوامر تتلائم مع متطلبات الأمن الفورية الضرورية، في شأن إبعاد موقت فوري للمعرضين من سكان المنطقة، الذين يهددون بأعمالهم حياة البشر أو يحرضون على مثل هذه الأعمال.

ج. تقرر أن يحدد القادة العسكريون فترة الإبعاد الموقت، وألا تكون هذه الفترة أكثر من عامين.

د. يحق لمن يشمله هذا الإبعاد أن يعترض خلال 60 يوماً على إبعاده أمام لجنة خاصة، عن طريق أحد أفراد عائلته أو محاميه، على أساس القواعد التي ستحدد في الأوامر.

هـ. تؤكد الحكومة أنها تتمسك بعملية السلام حتى النهاية، وأنها لا تنوي التوقف عن مواصلة المفاوضات التي تجري هذه الأيام في واشنطن. وترى الحكومة السلام هدفاً مركزياً في سياستها. وفي موازاة عملية السلام، تؤكد الحكومة أنها ستشن حرب إبادة على الإرهاب بأنواعه، وستضرب الذين يلحقون الضرر بمواطني إسرائيل وبعملية السلام.

* "دافار"، 1992/12/18، بحسب الناطق بلسان ديوان رئيس الحكومة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx